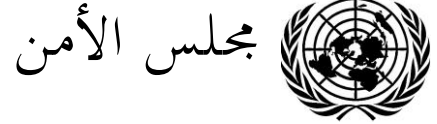


Distr.: General
23 May 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم طي كتابي هذا التقرير الشهري الثامن الذي يقدمه المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عملاً بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) (انظر المرفق). وترد في رسالتي معلومات تحال بموجب القرار المذكور بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤ فيما يتعلق بتنفيذ القرار.

مقدمة

في الفترة المشمولة بالتقرير، لم تُزل أي مواد للأسلحة الكيميائية ولم تجر أي أنشطة للتحقق تمهيداً لإغلاق المزيد من مرافق تخزين وإنتاج تلك الأسلحة. لكن الجمهورية العربية السورية تمكّنت من دخول آخر موقع يحتوي على مواد للأسلحة الكيميائية وقامت بتدمير المخزون المتبقي فيه من الإيزوبروبانول وأجرت تحضيرات لنقل المواد الكيميائية المتبقية فور سماح الظروف الأمنية بذلك.

وفي وقت صدور هذه الرسالة، لم يكن بعض الأنشطة قد اكتمل بعد في سياق القضاء التام على برنامج الجمهورية العربية السورية المعلن للأسلحة الكيميائية الذي يتم وفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهذه الأنشطة هي: إزالة المتبقي من مواد الأسلحة الكيميائية؛ وتدمير الهياكل في ١٢ مرفقاً من مرافق الإنتاج وهي العملية المرتقبة بموافقة المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على طرائق التدمير؛ وتدمير معدّة واحدة من معدات التحميل في أحد مرافق الإنتاج؛ وتدمير مبنى واحد في مرفق آخر من مرافق الإنتاج.



الرجاء إعادة استعمال الورق

280514 280514 14-53874 (A)



وما فتئت البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للقضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية تحث السلطات في ذلك البلد على تنفيذ جميع الأنشطة المتبقية على وجه السرعة.

التطورات الرئيسية

في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، انقضى الجدول الزمني المحلي لإزالة جميع مواد الأسلحة الكيميائية داخل الجمهورية العربية السورية وتبقى ما يقرب من ٨ في المائة من المواد في أحد مرافق التخزين الواقعة في الأراضي السورية. وكانت الجمهورية العربية السورية قد أخطرت البعثة المشتركة منذ وقت طويل بأنها لا تسيطر على الأمن سيطرةً تامة في المنطقة الكائن بها ذلك الموقع، وبأن مخاوف شديدة تساورها بشأن سلامة وأمن أي قوافل تغادر المرفق المذكور ناقلةً مواد الأسلحة الكيميائية.

وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أبلغت الجمهورية العربية السورية بأن جماعات المعارضة المسلحة استولت على مرفقين قرييين سبق إخلاؤهما من مواد الأسلحة الكيميائية ووسّعت وجودها في المنطقة مما جعل الوصول عن طريق البر إلى مرفق التخزين العامل المتبقي أمراً مستحيلاً. وأفادت السلطات أيضاً بأن من اللازم القيام بعملية عسكرية لإتاحة الوصول إلى المرفق المذكور، بغية تأمين المنطقة على النحو الكافي بما ييسر الإزالة الآمنة لمواد الأسلحة الكيميائية.

وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤، عمدت الجمهورية العربية السورية إلى تدمير الكميات المتبقية من الإيزوبروبانول المخزونة في الموقع وإلى الانتهاء من التحضيرات اللازمة لنقل مواد الأسلحة الكيميائية إلى اللاذقية في وقت لاحق، فاستأجرت طائرةً بتمويل من البعثة المشتركة لكي تنقل إلى الموقع معدات مختلفة ومواد تغليف متنوعة.

وقامت سلطات الجمهورية العربية السورية بعد ذلك بتدمير مخزونها المتبقي من مادة الإيزوبروبانول، واستكملت أنشطة التحضير والتغليف تأهباً لنقل آخر مجموعة من مواد الأسلحة الكيميائية. وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤، بلغت نسبة مواد الأسلحة الكيميائية المتبقية في الجمهورية العربية السورية ريثما يتم نقلها على وجه السرعة تمهيداً لتدميرها ما قدره ٧,٢ في المائة. وقد أصرت حكومة الجمهورية العربية السورية على ألا تتم عمليات النقل النهائية إلاّ بسبل النقل البري وعندما تسمح الظروف الأمنية بذلك. وتعهد مسؤولو الجمهورية العربية السورية بنقل بقية المواد الكيميائية في أقرب وقت ممكن.

وفي أعقاب الزيارة التي أجراها فريق الأمانة الفنية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤ لمعالجة أوجه التباين في جوانب فنية من الإعلان الأصلي، وصل فريق ثان في الفترة المشمولة بالتقرير للتركيز على ما تلا ذلك من تعديلات ومسائل تتعلق بالتحقق. وقد أبدت الجمهورية العربية السورية تعاوناً ببناءً مع فريق الأمانة الفنية أثناء تأديته لمهامه.

أنشطة البعثة المشتركة

واصلت البعثة المشتركة تفاعلها مع المسؤولين في الجمهورية العربية السورية، فأكدت لهم أهمية الوصول إلى الموقع الذي توجد به مواد للأسلحة الكيميائية وحثتهم على إزالة جميع مواد الأسلحة الكيميائية المتبقية وتدميرها حسب اقتضاء الحال. وواصلت البعثة أيضاً أنشطة الاتصال بالشركاء الدوليين الذين يقدمون المساهمات وبدول المنطقة الأعضاء.

وظلت الحالة الأمنية في الجمهورية العربية السورية على صعوبتها. ففي دمشق، تصاعدت أعمال القصف الجوي والهجمات بقذائف الهاون في الفترة المشمولة بالتقرير، مما زاد من المخاطر التي تتهدد البعثة المشتركة وجميع أفراد الأمم المتحدة. وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٤، تعرّضت المنطقة القريبة من مقر البعثة المشتركة للقصف بقذائف الهاون. وأصيب أحد أفراد البعثة المشتركة الوطنيين وموظفٌ وطني آخر تابع للأمم المتحدة بجراح عندما سقطت إحدى القذائف قرب مسكنهما الواقع على بعد ٣٠٠ متر تقريباً من مقر البعثة المشتركة.

ومع استكمال أنشطة تدمير الجانب الأكبر من برنامج الأسلحة الكيميائية والقضاء عليه وبالنظر إلى تقلب الحالة الأمنية التي ما فتئت تشكّل خطراً كبيراً يتهدد الموظفين، بادرت البعثة المشتركة إلى اتخاذ خطوات لتقليص وجودها داخل الجمهورية العربية السورية وتكييف هيكلها الوظيفي ليتناسب مع مهامها المتبقية. وعاد بالفعل عددٌ من أفراد البعثة المشتركة إلى مراكز عملهم الأصلية وانتقل آخرون إلى مكتبها للدعم الكائن في قبرص. واحتفظت البعثة المشتركة بعملياتها الأساسية في دمشق لكي تواصل أنشطة التحقق وغيرها، وإن كانت قد نقلت بعض الموظفين من اللاذقية إلى دمشق مؤقتاً ريثما تستأنف عمليات الإزالة والتحقق. واحتفظت البعثة المشتركة في هذا الميناء بمجموعة احتياطية من الموظفين الذين تحتاج إليهم لإجراء بقية أنشطة التحقق والتفتيش.

خاتمة

في الأشهر الثمانية الماضية، نُقل من أراضي الجمهورية العربية السورية أو دُمر داخلها جانبٌ كبير من برنامجها للأسلحة الكيميائية يعادل ما نسبته ٩٢ في المائة تقريباً من مواد الأسلحة الكيميائية التي تحتفظ بها. واستُكملت الأعمال التحضيرية لإزالة الكميات المتبقية. وثمة إنجازات ملحوظة أخرى تحققت في الفترة نفسها منها إتلاف جميع المعدات المعلن عنها المتخصصة في إنتاج الأسلحة الكيميائية وخطوطها/تعبئتها بحيث أصبحت غير صالحة للاستعمال؛ وتدمير جميع الذخائر غير المعبأة؛ وتدمير جميع الحاويات التي كان بها مخزون من غاز الخردل؛ وتدمير كل المخزون الموجود في أراضي الجمهورية العربية السورية من الإيزوبروبانول؛ وإغلاق ١١ مرفقاً من مرافق تخزين الأسلحة الكيميائية من أصل ١٢ مرفقاً؛ وإغلاق ٥ مرافق لإنتاج الأسلحة الكيميائية من أصل ١٨ مرفقاً. ولا تزال طرائق تدمير ١٢ مرفقاً قيد نظر المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد جرى التحقق من كل هذه الأنشطة والتفتيش عليها فعلياً من قِبل موظفي البعثة المشتركة حيثما سمحت الظروف الأمنية بذلك، أو تم التحقق والتفتيش عن طريق المراقبة عن بعد بآلات التصوير حيثما حالت الظروف الأمنية دون الوصول المادي لموظفي البعثة المشتركة.

ولا بد أن تنتهي الجمهورية العربية السورية على وجه السرعة من عمليات الإزالة المتبقية، وفقاً لما تعهدت به السلطات. غير أنه من الواضح الآن أن بعض الأنشطة المتعلقة بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية التابع للجمهورية العربية السورية سيستمر لما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

وفي ضوء ذلك وإثر مشاورات أُجريت مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أتوقع أن تواصل البعثة المشتركة أعمالها لفترة محدودة بعد تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، يتعين خلالها استكمال معظم الأنشطة المتبقية من أجل القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية. وسيتيح ذلك أيضاً وقتاً كافياً لوضع ترتيبات لاحقة ملائمة تسمح لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بمواصلة أي أنشطة تحقق متبقية داخل البلد بعد انتهاء تلك المدة.

ولا زلتُ أشعر بانزعاج شديد إزاء مزاعم استخدام غاز الكلور في سياق النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، وأتطلع إلى النتائج التي تخلص إليها بعثة تقصي الحقائق الموفدة من قِبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وإنني أهيب بحكومة الجمهورية العربية السورية وبجميع الأطراف الضالعة في النزاع السوري أن تتعاون في هذا الصدد تعاوناً تاماً مع بعثة تقصي الحقائق التابعة للمنظمة المذكورة.

وأود أن أشكر الدول الأعضاء التي تواصل تقديم قدر كبير من التمويل ومن التبرعات العينية بغية نقل مواد الأسلحة الكيميائية من الجمهورية العربية السورية وتدمير تلك المواد. وأعرب بشكل خاص عن امتناني للدول الأعضاء التي تقدم المساعدة والدعم البحرين والتي اضطرت إلى نشر أفراد في شرق البحر المتوسط لفترات تزيد كثيرا عما كان متوخى في الأصل.

وأود أن أعرب مجددا عن شكري للمنسقة الخاصة سيغريد كاخ ولجميع أفراد البعثة المشتركة لما يتحلون به من شجاعة في أدائهم لعملهم في تلك الظروف الشاقة والخطيرة داخل الجمهورية العربية السورية.

وأرجو ممتنا التفضل بإطلاع أعضاء مجلس الأمن بشكل عاجل على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون

مرفق

أتشرف بأن أُحيل إليكم تقرير المعنون "التقدم المحرز في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري" الذي أُعدّ لإحالة إلى مجلس الأمن وفقا للأحكام ذات الصلة الواردة في القرار EC-M-33/DEC.1 الصادر عن المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفي قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، وكلاهما مؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (انظر الضميمة). ويغطي تقرير الفترة الممتدة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤، وهو يفي أيضا بمتطلبات الإبلاغ المنصوص عليها في قرار المجلس التنفيذي EC-M-34/DEC.1 المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

(توقيع) أحمد أوزومجو

مذكرة من المدير العام

التقدم المحرز في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري

١ - عملاً بالفقرة الفرعية ٢ (و) من القرار الصادر عن المجلس التنفيذي (يُشار إليه فيما يلي باسم "المجلس") في اجتماعه الثالث والثلاثين (القرار EC-M-33/DEC.1 المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، تقدم الأمانة الفنية (يُشار إليها فيما يلي باسم "الأمانة") إلى المجلس تقريراً شهرياً عن تنفيذ ذلك القرار. ووفقاً للفقرة ١٢ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يُقدّم تقرير الأمانة إلى مجلس الأمن أيضاً عن طريق الأمين العام. وهذا هو ثامن تقرير شهري عن هذا الشأن.

٢ - وقد اعتمد المجلس خلال اجتماعه الرابع والثلاثين قراراً عنوانه "المتطلبات المفصلة لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية السورية" (القرار EC-M-34/DEC.1 المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣). وقرر المجلس، في الفقرة ٢٢ من هذا القرار، أن تقدم الأمانة تقارير عن تنفيذها القرار المذكور "باعتبار مع التقارير المطلوب تقديمها بموجب الفقرة الفرعية ٢ (و) من قرار المجلس EC-M-33/DEC.1".

٣ - وبناءً على ذلك، يُقدم هذا التقرير وفقاً لقراري المجلس الآنف الذكر، وهو يتضمن معلومات عن تنفيذها خلال الفترة الممتدة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤.

التقدم الذي أحرزته الجمهورية العربية السورية في الوفاء بمتطلبات القرارات

EC-M-34/DEC.1 و EC-M-33/DEC.1

٤ - تقضي الفقرة الفرعية ١ (ج) من القرار EC-M-33/DEC.1، بأن تُتِمَّ الجمهورية العربية السورية إزالة جميع مواد الأسلحة الكيميائية ومعدّاتها في النصف الأول من عام ٢٠١٤. وقد أفيد في تقارير سابقة بما أحرزته الجمهورية العربية السورية من تقدم قياسي بتواريخ الإنجاز الوسيطة التي نُص عليها في الفقرتين ٢ و ٣ من القرار EC-M-34/DEC.1 من أجل نقل الأسلحة الكيميائية السورية إلى خارج أراضيها وتدميرها. ويُبيّن أدناه ما أحرزته الجمهورية العربية السورية من تقدم في الوفاء بالتزاماتها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير:

(أ) في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، ظل عدد شحنات المواد الكيميائية المنقولة من مرافق تخزين الأسلحة الكيميائية إلى ميناء الشحن باللاذقية على ما كان عليه في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أي أنه لم يتجاوز ١٨ شحنة. وأخطرت السلطات السورية

الأمانة بأن عدم نقل أي شحنات أخرى يُعزى إلى تعذر الوصول إلى مرفق تخزين الأسلحة الكيميائية الذي توجد به المواد المتبقية. وأخطرت السلطات الأمانة أيضا بأن أنشطة تحضيرية تُجرى في الموقع المذكور في انتظار توافر بيئة أمنية أكثر مواتاة وإثر دعوة بعض الدول الأطراف للجمهورية العربية السورية إلى الاضطلاع بأعمال تحضيرية في هذا الموقع تحديدا لكي تكون المواد الكيميائية جاهزة للنقل حال توافر الفرصة. ويشمل ذلك قيام الحكومة السورية بنقل المعدات اللازمة إلى الموقع على متن طائرة مستأجرة توافر لها التمويل من البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (يشار إليها فيما يلي باسم "البعثة المشتركة"). وكل المواد التي يتعين إزالتها أصبحت الآن جاهزة لتحميلها في حاويات الشحن تمهيدا لنقلها إلى ميناء الشحن في اللاذقية. ولم يزد إجمالي المواد الكيميائية التي تمت إزالتها عما كان عليه في التقرير الشهري السابق، فقد نُقل من الأراضي السورية ما نسبته ٩٦,٤٥ في المائة من المواد الكيميائية المعلن عنها ذات الأولوية ١ وما نسبته ٨١,٠٩ في المائة من المواد الكيميائية المعلن عنها ذات الأولوية ٢ (أي ما مجموعه ٩٢,٠٣ في المائة من المواد الكيميائية ذات الأولوية ١ والمواد الكيميائية ذات الأولوية ٢ مجتمعة) التي تقرر تدميرها خارج الجمهورية العربية السورية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى التحقق من أن نسبة ١٠٠ في المائة من مادة الإيزوبروبانول المعلن عنها دُمرت بالكامل في الأراضي السورية. وقد تم التحقق من تدمير الكمية المتبقية من الإيزوبروبانول من خلال الرصد عن بعد وتحليل العينات؛

(ب) كما أُفيد من قبل ووفقا للفقرة الفرعية ٢ (ب) من القرار EC-M-34/DEC.1، كان يتعين تدمير جميع مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية في موعد أقصاه ١٥ آذار/مارس ٢٠١٤. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، لم تنفذ الجمهورية العربية السورية أي أنشطة تدمير أخرى في مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية المعلن عنها. أما الأنشطة المتعلقة بتدمير مرائب الطائرات والهياكل المنشأة تحت الأرض في ١٢ مرفقا من تلك المرافق، فلا تزال بانتظار اتخاذ المجلس قرارا بشأن خطط التدمير والتحقق المُجمعة. وعُقد في بيروت في ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤ اجتماع حضره فريق من الخبراء من الأمانة وموظفون تعاقديون من شركة Global Offshore Projects Ltd. (GOP) المشهورة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والتقوا فيه بممثلين للجمهورية العربية السورية لمناقشة مسائل تتعلق بتدمير سبعة من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية (مرائب للطائرات). وفي هذا الاجتماع الفني، اتفق ممثلو الأمانة وممثلو الجمهورية العربية السورية على إيفاد ممثل للأمانة وخبير من شركة GOP إلى الجمهورية العربية السورية في الفترة بين ٢٢ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤ لإجراء زيارات فنية لمرفقين من مرافق إنتاج

الأسلحة الكيميائية (مرآب ذو طابق واحد ومرآب ذو طابقين). وستُجمع أثناء هذه الزيارات معلوماتٌ من شأنها أن تدعم وتيسر إجراء التقييمات الفنية والمالية اللازمة لتدمير مرائب الطائرات السبعة؛

(ج) عملاً بالفقرة ١٩ من القرار EC-M-34/DEC.1، يتعين على الجمهورية العربية السورية أن تقدم إلى المجلس تقريراً شهرياً عن الأنشطة الجارية على أراضيها فيما يتصل بتدمير أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاجها. وقد قُدم سادس تقرير عن هذه الأنشطة إلى الأمانة في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤ وأُطلع المجلس عليه (الوثيقة EC-M-41/P/NAT.1 المؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤)؛

(د) وفقاً للفقرة الفرعية ١ (هـ) من القرار EC-M-33/DEC.1 والفقرة ٧ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، تلتزم الجمهورية العربية السورية بالتعاون التام فيما يتعلق بجميع جوانب تنفيذ هذين القرارين. وما فتئت السلطات السورية تتعاون على النحو اللازم مع البعثة المشتركة في الجمهورية العربية السورية في أدائها الأنشطة المنوطة بها في الفترة المشمولة بالتقرير.

الأنشطة التي تجريها الأمانة فيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية

٥ - استمر التعاون الفعال مع الأمم المتحدة في سياق البعثة المشتركة واقترب بتنسيق وثيق بين المنظمين وبين المكاتب الكائنة في لاهاي ونيويورك ودمشق وقبرص. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، كان ثمانية من موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد أوفدوا للالتحاق بالبعثة المشتركة في دمشق، وأوفد موظفٌ لوجستيات واحد إلى بيروت.

٦ - وواظب المدير العام والمنسقة الخاصة للبعثة المشتركة، السيدة سيغريد كاخ، على إجراء اتصالات منتظمة فيما بينهما. وزارت السيدة كاخ لاهاي في ٢ أيار/مايو لمناقشة التوجهات المستقبلية للبعثة المشتركة. وتمخض الاجتماع عن توصياتٍ ناقشها المدير العام أيضاً مع الأمين العام للأمم المتحدة. وحال إتمام نقل جميع المواد الكيميائية، سيتبقى عدد محدود من المهام منها الأنشطة المتعلقة بتدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية والتحقق منها والزيارات التي يمكن أن تجريها أفرقة الخبراء الفنيين الموفدة من الأمانة إلى دمشق في إطار الجهود المستمرة لتحديث واستكمال البيانات المتعلقة بالإعلان الأولي الذي قدمته الجمهورية العربية السورية. وستكفل البعثة المشتركة تنفيذ المهام المتبقية في غضون فترة زمنية محددة. وقد يتلو ذلك حسب الاحتياج دعمٌ تقدمه الأمم المتحدة من خلال آليات أخرى يُتفق عليها.

٧ - وواصل المدير العام لقاءاته بممثلين رفيعي المستوى من الدول الأطراف التي أبدت استعدادها لاستضافة مرفق للتدمير أو التي تقدم أنواعاً أخرى من المساعدة لنقل الأسلحة الكيميائية السورية أو تدميرها، وواظب على إجراء اتصالات منتظمة بكبار المسؤولين في حكومة الجمهورية العربية السورية. وتلبية لطلب المجلس في دورته الخامسة والسبعين (الفقرة ٧-١٢ من الوثيقة E-75/2 المؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٤)، واصلت الأمانة تقديم إحاطات إعلامية أسبوعية إلى الدول الأطراف تعقدتها نيابة عن المدير العام في لاهاي.

٨ - وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت جميع المواد الكيميائية المعلن عنها في الجمهورية العربية السورية قد نُقلت إلى اللاذقية، فيما عدا تلك المواد التي جُمعت في موقع واحد بالقرب من دمشق. وبناء على ذلك، جرى التحقق من خلوّ ١١ مرفقاً من مرافق تخزين الأسلحة الكيميائية من أصل ١٢ مرفقاً معلناً عنها، وقُدمت تقارير التفيتش النهائية إلى المدير العام.

٩ - وكما جاء في التقرير الأخير (الوثيقة EC-M-4/DG.4 المؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤)، توجه فريق من الخبراء الفنيين التابعين للأمانة إلى دمشق في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤ للاجتماع بالسلطات السورية في إطار المساعي المستمرة لتحديث وإكمال البيانات المتعلقة بالإعلان الأولي الذي قدمته الجمهورية العربية السورية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وما يترتب على ذلك من تعديلات علاوة على أعمال التحقق. ولدى عودة الفريق إلى المقر، جرى تحليل المعلومات واستُشعر أن الفريق بحاجة إلى إجراء زيارة أخرى. وبناء على ذلك، زار أربعة من أعضاء الفريق دمشق في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤ لإجراء مزيد من المباحثات مع السلطات السورية.

١٠ - وحسبما أُفيد سابقاً، أعدت الأمانة، وفق ما تقضي به الفقرة ١٣ من القرار EC-M-34/DEC.1، مشروعاً لاتفاق مرفق يتعلق بمرافق تخزين الأسلحة الكيميائية السورية وقدمته إلى السلطات السورية لإبداء تعليقاتها عليه؛ ولم ترد بعد تعليقات السلطات السورية.

١١ - وواصل موظفو المنظمة إجراء زيارات ما قبل بدء العمليات إلى مرافق تجارية اختيرت بمقتضى الفقرة ٢٤ من القرار EC-M-34/DEC.1 أو ترعاها دول أطراف عملاً بالفقرة ٧ من القرار EC-M-36/DEC.2. ففي الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو، أجريت زيارة في الولايات المتحدة لشركة Veolia ES Technical Solutions, L.L.C في بورت آرثر بولاية تكساس، وهي شركة اختيرت للتخلص من المواد الكيميائية غير العضوية ذات الأولوية ٢ من خلال دعوة لتقديم العطاءات أصدرتها المنظمة. وأجريت أيضاً زيارة لميناء بورت آرثر نفسه. وفي الزيارة المذكورة، استعرض موظفو المنظمة جميع الجوانب

العملية المتصلة بعمليات تسلّم المواد الكيميائية السورية، ونقلها، وتخزينها المؤقت، وتدميرها/التخلص منها في المرفق، وأجروا مناقشات بشأن وضع ترتيبات عملية لكفالة التحقق الوافي من هذه الأنشطة طبقاً لمشروع اتفاق المرفق (الوثيقة EC-M-40/DEC/CRP.2 المؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤) ومشاريع الترتيبات التي ستنظم أنشطة التحقق التي تقوم بها أفرقة التفتيش التابعة للمنظمة في ميناء بورت آرثر. ويُعتمد أيضاً القيام بزيارة إلى المرفق ذي الصلة في ألمانيا.

الموارد التكميلية

١٢ - حسبما أُفيد في التقارير الشهرية السابقة، تقوم عدة دول أطراف بتقديم المساعدة والموارد لأغراض نقل الأسلحة الكيميائية السورية وإزالتها وتدميرها. وأصبحت الآن جميع المعدات التي طلبتها الجمهورية العربية السورية متوافرة، إما من خلال البعثة المشتركة أو في إطار ترتيبات ثنائية. وتم تجهيز جميع العناصر اللازمة لنقل الأسلحة الكيميائية من أراضي الجمهورية العربية السورية ومن ثم تدميرها.

١٣ - وبحلول نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، بلغ رصيد صندوق سورية الاستثماري لتدمير الأسلحة الكيميائية ٤٨,٣ مليون يورو. ووردت مساهمات من الاتحاد الأوروبي، وأستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وسلوفاكيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وفنلندا، وكندا، ولكسمبرغ، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيوزيلندا، والهند، وهولندا، واليابان. ويشمل ذلك المساهمات التي قُدمت أصلاً إلى أول صندوق استثماري أنشأته المنظمة من أجل سورية، والتي جرى بعد ذلك تحويلها، إما جزئياً أو كلياً، إلى صندوق سورية الاستثماري لتدمير الأسلحة الكيميائية بناءً على طلب الجهة المانحة. ويُتوقع أن ترد مساهمة أخرى من إيطاليا مقدارها مليوناً يورو.

خاتمة

١٤ - رغم أن المتبقي في الأراضي السورية من المواد الكيميائية ذات الأولوية لا يتعدى نسبة ٨ في المائة، فإن الإزالة الكاملة لهذه المواد شرطٌ مسبقٌ لبدء عمليات التدمير. والتأخر في استكمال عملية إزالة المواد الكيميائية يثير القلق المتزايد ويلقي بظلال الشك على إمكانية التدمير الكامل في المهلة الزمنية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وقد أصبح ضمان إزالة المواد الكيميائية المتبقية، وهي كميات صغيرة نسبياً، في أقرب وقت ممكن لتيسير بدء عملية التدمير على الفور أمراً حاسماً الأهمية. وفي هذا الصدد، من المهم أن توضع في الحسبان

جسامة المهمة الفريدة من نوعها التي تتطلب تنسيق عناصر عدة، إضافة إلى الترتيبات والالتزامات التي يضطلع بها عددٌ من الدول الأطراف بتكلفةٍ باهظة في هذه المرحلة التي تنطوي على تخطيط للعمليات وترتيب لتسلسها الزمني يتسمان بالتعقيد.

١٥ - وكما أُخطِر المجلسُ في اجتماعه الأربعين المعقود في ٢٩ نيسان/أبريل، وافقت الجمهورية العربية السورية على اقتراح المدير العام بإيفاد بعثة للتحقق من مزاعم استخدام مواد كيميائية سامة (تفيد الأنباء بأنها مادة الكلور) لأغراض محظورة في عدد من الأماكن في أراضي الجمهورية العربية السورية. وقد توجه فريقٌ متقدم تابع للأمانة إلى دمشق في ٢ أيار/مايو، وبلغت البعثة الآن قوامها الكامل بعد نشر ١٢ فرداً. وتثير مزاعم استخدام الكلور في الجمهورية العربية السورية قلقاً بالغاً في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولدى المجتمع الدولي. ولا مناص الآن من أن تبدلَ جميعُ أطراف النزاع قصارها لكفالة الوصول الآمن لأعضاء الفريق بما يسمح لهم بأداء عملهم الهام.